الوسائل الشرعية لاجتماع كلمة المسلمين

Legislated means for the union of the word of Muslims

منير نياف^{1*}، أ.د. محمد حموش²¹ جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، مخبر الشريعة (الجزائر)

m.nyef@univ-alger.dz

² جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، مخبر الشريعة (الجزائر)

mo.hamouche@univ-alger.dz

تاريخ النشر: 2023/03/30

تاريخ القبول: 2023/03/03

تاريخ الاستلام: 2022/12/20

ملخص:

قد جاءت نصوص كثيرة من الكتاب والسنة تأمر بالاجتماع وتنهى عن الافتراق. ورغم هذا، في كل مرة يفترق بعض المسلمين فتحدث بينهم العداوة والبغضاء وأحيانا الاقتتال، وقد حصل هذا كثيرا في زماننا. ولهذا جاءت هذه الدراسة لعلها تساهم في تقديم حلول لهذه المعضلة من خلال بيان الوسائل الشرعية العلمية والعملية لاجتماع كلمة المسلمين.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها: ذم الاختلاف في حال ثبوت اتفاق الجماعة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وتسويغه في حال عدم ثبوته، وضرورة التمييز بين المسائل التي اجتمعت فيها كلمة الجماعة وغيرها من المسائل، وأهمية تذكير العلماء بأثر اجتماعهم في اجتماع المسلمين، ومنزلة استشعار معاني الأخوة والتحلي بالأخلاق الحسنة في تقوية الاتحاد والمحبة والصلة ونحوها، وخطر الظلم وأثره في افتراق المسلمين.

الكلمات المفتاحية: اجتماع الكلمة؛ الاجتماع؛ الافتراق؛ الجماعة؛ الفرقة؛ الخلاف المذموم؛ الخلاف السائغ.

* المؤلف المرسل

Abstract:

Despite the numerous texts of the Coran and the Sunna which order to unite, each time certain Muslims are divided, and between them occurs hostility, hatred and sometimes fighting. And this has happened a lot in our time. This is why this study tries to contribute to bring solutions to this dilemma by presenting the cognitive and practical legislated means for the union of the word of the Moslems.

Among the results I came up with: Disagreement is forbidden if there is unanimity among Muslim savants, otherwise it is allowed. The need to distinguish between issues on which savants are unanimous and other issues. The importance of reminding savants of the impact of their union on the union of Muslims. The effect of strengthening brotherhood and good behavior on strengthening the union. The danger of injustice and its impact on the division of Muslims.

Keywords: the union of the word; forbidden disagreement; acceptable disagreement; union; division.

1. مقدمة:

كان العرب قبل البعثة منقسمين على أسس قبلية، وكانوا يسارعون إلى العداوة والبغضاء والافتراق والحروب الطاحنة لأتفه الأسباب. فبعث الله تعالى نبيه ﷺ، فجمع به كلمة المسلمين، وألف بين قلوبهم، فصاروا إخوة متحابين، وصار مجتمعهم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً. ولكن رغم هذا الاتحاد والألفة التي كانت تسود مجتمع المسلمين، فقد حذر النبي ﷺ من كيد الشيطان وجنوده في التحريش بين المسلمين، وسعيهم في زرع بذور الفرقة بينهم إلى يوم القيامة. وقد حدث على مَرِّ التاريخ ما حذر منه النبي ﷺ؛ ففي كل مرة يفترق بعض المسلمين لسبب أو لآخر، فتحدث بينهم العداوة والبغضاء وأحياناً الاقتتال، وقد حصل هذا كثيراً في زماننا. ولهذا جاءت هذه الدراسة لعلها تساهم في تقديم حلول لهذه المعضلة التي لا تزال تنزف منها الأمة منذ قتل الخليفة عمر رضي الله عنه.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث فيما يلي:

- اجتماع الكلمة من أعظم مقاصد بعثة الرسل وإنزال الكتب؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: 64].
- خطر افتراق الكلمة على المسلمين في الدنيا والآخرة؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِيَارَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 159]، وقال أيضاً: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: 105]، وقال أيضاً: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: 46].

إشكالية البحث:

هذا البحث تتلخص إشكاليته في السؤال التالي: ما هي الوسائل التي شرعها الله تعالى من

أجل اجتماع كلمة المسلمين؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

- ما هي حقيقة اجتماع كلمة المسلمين؟

- ما هي الوسائل الشرعية العلمية لاجتماع كلمة المسلمين؟

- ما هي الوسائل الشرعية العملية لاجتماع كلمة المسلمين؟

أهداف البحث: تتمثل أهداف هذا البحث فيما يلي:

- بيان مفهوم اجتماع كلمة المسلمين؟

- بيان الوسائل الشرعية العلمية والعملية من أجل اجتماع كلمة المسلمين؟

منهجية البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الوصفي، مستخدماً أداة الاستقراء من أجل تتبع أدلة مقصد

الاجتماع، وتتبع أقوال العلماء حول اجتماع الكلمة.

خطة البحث: اتبعت في إنجاز هذا البحث الخطة التالية:

- مقدمة.

- مفهوم الوسائل الشرعية لاجتماع كلمة المسلمين.

- الوسائل العلمية لاجتماع كلمة المسلمين.

- الوسائل العملية لاجتماع كلمة المسلمين.

- خاتمة.

هذا، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم

بإحسان إلى يوم الدين.

2. مفهوم الوسائل الشرعية لاجتماع كلمة المسلمين:

سأبدأ ببيان مفهوم "الوسائل الشرعية"، ومفهوم "اجتماع كلمة المسلمين"، ثم مفهوم عنوان الدراسة: "الوسائل الشرعية لاجتماع كلمة المسلمين".

1.1.2. مفهوم الوسائل الشرعية:

سأتطرق إلى بيان مفهوم "الوسائل"، ومفهوم "الشرعية"، ثم مفهوم "الوسائل الشرعية" باعتباره مركبا وصفيا.

1.1.1.2. مفهوم الوسائل:

أولاً: مفهوم الوسائل لغة:

الوسائل جمع وسيلة، وهي تُطلق في اللغة على المعاني التالية⁽¹⁾:

— الوسيلة هي ما يُتوصل به ويُتقرب به إلى الشيء؛ يُقال: وَسَلَ فلانٌ إلى ربه وسيلةً، وتوسَّلَ إليه بوسيلةٍ، أي: تقَرَّبَ إليه بعمل. قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: 57].

— والوسيلة أيضاً: الدرجة والمنزلة؛ ومنه قولنا عند الأذان: "أت محمداً الوسيلة والفضيلة".

— والوسيلة أيضاً: السرقة؛ يقال: أخذ إبله توسلاً.

والمعنى الأول هو المراد في المعنى الاصطلاحي.

ثانياً: مفهوم الوسائل اصطلاحاً:

سأبدأ بمفهوم الوسائل بالمعنى الاصطلاحي العام، ثم بالمعنى الاصطلاحي الخاص.

أ. مفهوم الوسائل بالمعنى الاصطلاحي العام:

الوسائل بالمعنى الاصطلاحي العام هي: الأفعال المؤدية إلى المصالح أو المفسدات.⁽²⁾

فالوسائل بهذا المعنى تشمل كل أفعال المكلفين، سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة، وسواء أكانت من الأعمال الباطنة أم الظاهرة، وسواء أكانت مقصودة في نفسها أم لا، وسواء أفضت إلى المصالح والمفسدات مباشرة أم بواسطة، وسواء أكانت هذه المصالح والمفسدات في الدنيا أم في الآخرة.

⁽¹⁾ يُنظر: الجوهرى، الصحاح، 5/1841. ابن منظور، لسان العرب، 11/724-725. ابن فارس، مقاييس اللغة، 6/110.

⁽²⁾ يُنظر: مصطفى مخدوم، قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية، ص: 47.

وهذا المعنى للوسائل هو المراد في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: 35].

قال ابن تيمية: "والوسيلة التي أمرنا الله أن نبتغيها إليه هي التقرب إلى الله بطاعته؛ وهذا يدخل فيه كل ما أمرنا الله به ورسوله."⁽¹⁾

فالوسيلة بالمعنى العام يُراد بها كل أفعال المكلفين؛ لأنها طرق إلى تحصيل المصالح والمفاسد في الدنيا والآخرة.

ب. مفهوم الوسائل بالمعنى الاصطلاحي الخاص:

الوسائل بالمعنى الاصطلاحي الخاص هي: الأفعال التي تفضي إلى أفعالٍ أخرى متضمّنةٍ للمصلحة أو المفسدة أو مؤديةٍ إليها مباشرة.⁽²⁾

فالوسائل بالمعنى الخاص هي: أفعال غير مقصودة في نفسها، لم يتعلق الحكم بها لذاتها، لعدم تضمّنها في أنفسها للمصلحة أو المفسدة أو تؤدي إليها مباشرة، ولكن لأدائها إلى أفعالٍ أخرى مقصودة بهذه الوسائل، سواء أكانت هذه الأفعال المقصودة والوسائل المؤدية إليها أقوالاً أم أفعالاً⁽³⁾، وسواء أكانت ظاهرةً أم باطنة، وسواء أكان أداؤها إليها مباشراً أم غير مباشر.

قال القرافي: "وموارد الأحكام على قسمين؛ مقاصد، وهي: المتضمنة للمصالح والمفاسد في أنفسها، ووسائل، وهي: الطرق المفضية إليها."⁽⁴⁾

والمقصود بمراد الأحكام في كلام القرافي هو الأفعال، وقد ذكر أنها تنقسم إلى مقاصد ووسائل؛ فالمقاصد هي أفعال مقصودة في نفسها، قد تعلق الحكم بها لذاتها، وأما الوسائل فهي أفعال غير مقصودة في نفسها، قد تعلق الحكم بها لغيرها، لكونها تؤدي إلى المقاصد.⁽⁵⁾

(1) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 247/1. يُنظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، 187/6.

(2) يُنظر: مصطفى مخدوم، قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية، ص: 54-55.

(3) مصطلح الأفعال يشمل جميع تصرفات المكلفين من أقوال وأعمال، ونظيره تعريف الأصوليين للحكم الشرعي بأنه: خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاءً أو تخييرًا أو وضعًا.

(4) القرافي، الفروق، 33/2. ويُنظر: العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام، 331/1، ابن جزي، تقريب الوصول، ص: 175.

(5) يُنظر: ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، 553/4.

2.1.1.2. مفهوم الشرعية:

لفظة "الشرعية" مستعملة بمعناها اللغوي في عنوان الدراسة. والشين والراء والعين أصل واحد، وهو شيء يُفتح في امتداد يكون فيه. ومنه الشريعة وهي مورد شرب الماء. ومنه الشريعة والشرعية في الدين؛ قال الله تعالى: ﴿لِكَلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: 48]، وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ [الجاثية: 18].⁽¹⁾

وَشَرَعَ الْوَارِدُ شُرُوعًا، أي: تَنَاوَلَ الْمَاءَ.⁽²⁾ وَالشَّرَاعُ: الْوَتْرُ مَا دَامَ مَشْدُودًا عَلَى الْقَوْسِ.⁽³⁾

والشرعية نسبة إلى الشرع؛ يُقال: أَحْكَامٌ شَرْعِيَّةٌ، أي: مَصْدَرُهَا الشَّرْعُ، وَأَعْمَالٌ شَرْعِيَّةٌ، أي: مُوَافِقَةٌ لِمَا يَقْتَضِيهِ الشَّرْعُ.⁽⁴⁾

3.1.1.2. مفهوم الوسائل الشرعية:

تقدم أن الوسائل هي: الأفعال التي تفضي إلى أفعالٍ أخرى متضمّنة للمصلحة أو المفسدة أو مؤدية إليها مباشرة، فيكون معنى الوسائل الشرعية هو: ما شرعه الله تعالى من أفعال تفضي إلى أفعالٍ أخرى متضمّنة للمصلحة أو مؤدية إليها مباشرة.

2.1.2. مفهوم اجتماع كلمة المسلمين:

سأنتظر إلى بيان مفهوم "الاجتماع"، ومفهوم "الكلمة"، ثم مفهوم "اجتماع الكلمة" باعتباره مركبا إضافيا.

1.2.1.2. مفهوم الاجتماع:

أولا: مفهوم الاجتماع لغة: جاء في مقاييس اللغة: "الجيم والميم والعين أصل واحد يدل على تضام الشيء؛ يقال: جمعت الشيء جمعا."⁽⁵⁾ والاجتماع ضد الافتراق، والجمع خلاف التفريق، وهو ضم الشيء بتقريب بعضه من بعض. يقال: جمعته فاجتمع.⁽⁶⁾ واجتمع القوم: القوم: انضمَّ بعضهم إلى بعض أو اتَّحدوا واتَّفَقوا.⁽⁷⁾ وجاء القوم جميعًا أي مجتمعين.⁽⁸⁾

(1) يُنظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، 262/3.(2) الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، 285/1.

(3) المرجع نفسه، 286/1.

(4) محمد روااس قلعي وحامد قبيني، معجم لغة الفقهاء، ص: 260. ابن أبي الفتح، المطلع على ألفاظ المقنع، ص: 472.(5) ابن فارس، مقاييس اللغة، 479/1.(6) يُنظر: الزبيدي، تاج العروس، 451/20. ابن دريد، جمهرة اللغة، 483/1.(7) يُنظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، 393/1.(8) يُنظر: الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، 108/1.

وبالتالي يُستعمل الاجتماع في اللغة لمعان ثلاث:

1. الاتحاد على قول واحد، وهو ما يُسمى باجتماع الكلمة أو وَحْدَةَ الرَّأْيِ⁽¹⁾.
 2. الاتحاد على عمل واحد، كاجتماع على دفع العدو، والاجتماع على تناول الطعام.⁽²⁾
 3. انضمام الأشياء بعضها إلى بعض.
- فاجتماع الأشياء عموماً في اللغة هو: انضمام بعضها إلى بعض أو اتحادهما على قول أو عمل.

وإذا أقصينا الجمادات، وتعلق الأمر باجتماع الناس، وهو مجال البحث في هذه الدراسة، فإن المعنى الثالث للاجتماع يُلحق بالمعنى الثاني؛ فاجتماع الناس بأبدانهم هو: اجتماعٌ على انضمام بعضهم إلى بعض، فهو من الاجتماع على عمل.

وبناء على هذا، يمكن أن نقول بأن اجتماع الناس في اللغة هو: اتحادهم على قول أو عمل.

ثانياً: مفهوم الاجتماع شرعاً:

من خلال استقراء استعمال الكتاب والسنة للفظ "الاجتماع" نجد أن هذا اللفظ قد ورد بمعناه اللغوي في الكتاب والسنة؛ أي: الاتحاد على قول أو عمل.

قال الله تعالى: {قُلْ لئنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا} [الإسراء: 88]. وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج: 73].

وقال النبي ﷺ: «ورأيت في رؤياي هذه أني هزرت سيفاً فانقطع صدره، فإذا هو ما أصيب من المؤمنين يوم أحد، ثم هزرته بأخرى فعاد أحسن ما كان، فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين»⁽³⁾ والمقصودُ باجتماع المؤمنين اجتماعُهم على الحق قولاً وعملاً. وقيل أن هذا بعد هزيمتهم في أحد، وقيل أنه بعد فتح مكة ودخول الناس في دين الله أفواجا.⁽⁴⁾

(1) الفراهيدي، العين، 130/5. أبو هلال العسكري، معجم الفروق اللغوية، ص: 467. ابن دريد، جميرة اللغة، 299/1. الأزهرى، تهذيب اللغة، 123/2. ابن منظور، لسان العرب، 383/10. أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، 790/1.

(2) ابن دريد، جميرة اللغة، 503/1. الزمخشري، أساس البلاغة، 32/1. ابن منظور، لسان العرب، 380/10، 338/13.

(3) متفق عليه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم: 3425، 1326/3. مسلم، صحيح مسلم، كتاب الرؤيا، باب رؤيا النبي ﷺ، رقم: 2272، 1779/4-1780.

(4) يُنظر: القرطبي، المفهم، 37/6. القاري، مرقاة المفاتيح، 2923/7. الهري، شرح صحيح مسلم، 459/22.

وقال النبي ﷺ: «وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله، يتلون كتاب الله، ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده.»⁽¹⁾

وقال أيضاً: «واعلم أن الأمة لو اجتمعوا على أن ينفعوك، لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك، لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك.»⁽²⁾

وقال أيضاً: «لو أن أهل السماء وأهل الأرض اجتمعوا على قتل مسلم لكَتَمَهُ اللهُ جميعاً على وجوههم في النار.»⁽³⁾

فالمقصود أنّ الاجتماع ورد بمعناه اللغوي في الكتاب والسنة؛ أي: الاتحاد على قول أو عمل، وأنّ منه الممدوح الذي جاء الأمر به، والمذموم الذي جاء النهي عنه، بحسب المجتمع عليه.

2.2.1.2. مفهوم الكلمة:

لفظة "الكلمة" مستعملة بمعناها اللغوي في عنوان هذه الدراسة. والكاف واللام والميم أصلان: أحدهما يدل على نُطْقِ مُفْهِمٍ، والآخر على جِراح.

أما الأصل الأول فهو الكلام؛ تقول: كَلَّمْتُهُ أُكَلِّمُهُ تَكَلِّمًا. وهو كَلِّبِي إِذَا كَلَّمَكْ أَوْ كَلَّمْتَهُ. والكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقع على لفظة مؤلفة من جماعة حروف ذات معنى، وتقع على قصيدة بكمالها وخطبة بأسرها. وتُجمع الكلمة على كلمات وكَلِمٍ، ومنه قوله تعالى: {يحرّفون الكلم عن مواضعه} [النساء: 46].

وأما الأصل الثاني فهو الكَلْمُ، وهو الجُرْحُ. وكَلَّمْتُ الرَّجُلَ أَكَلِمَهُ كَلْمًا، إِذَا جَرَحْتَهُ، فَهُوَ كَلِيمٌ ومكَلِّمٌ. ويُجمع الكَلْمُ على كِلَامٍ وكُلُومٍ.⁽⁴⁾

والأصل الأول هو المقصود في هذه الدراسة؛ فالمراد بالكلمة: كل لفظة مُفْهِمة سواء طال أم قصرت.

(1) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، رقم: 2699، 2074/4.

(2) أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن العباس عن النبي ﷺ، رقم: 2669، 410/4.

(3) الطبراني، المعجم الصغير، باب العين، من اسمه علي، رقم: 565، 340/1. وعلق الطبراني على الحديث بقوله: "لم يروه عن الحسن إلا جَسْرًا". وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في الصغير، وفيه جسر بن فرقد وهو ضعيف" (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، 297/7). وقال الألباني: صحيح لغيره. (صحيح الترغيب والترهيب، 630/2)

(4) يُنظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، 131/5. ابن دريد، جمهرة اللغة، 981/2. ابن منظور، لسان العرب، 524/12.

3.2.1.2. مفهوم اجتماع الكلمة:

تبيّن أنّ الاجتماع ورد بمعناه اللغوي في الكتاب والسنة؛ أي: الاتحاد على قول أو عمل، وأنّ منه الممدوح والمذموم بحسب المجتمع عليه من قول أو عمل. وأما الاجتماع المراد في هذه الدراسة فهو الاجتماع الذي جاء الأمر به في الكتاب والسنة. وباستقراء نصوص الكتاب والسنة نجد أن هذا الاجتماع يتمثل في الاجتماع على الاعتصام بالكتاب والسنة؛ أي: الاجتماع على التمسك بالكتاب والسنة اعتقادًا وقولًا وعملاً.

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: 103]: "فأوجب تعالى علينا التمسك بكتابه وسنة نبيه والرجوع إليهما عند الاختلاف، وأمرنا بالاجتماع على الاعتصام بالكتاب والسنة اعتقاداً وعملاً."⁽¹⁾

وقال ابن عاشور مبينا رابطة الاجتماع: "جعل الإسلام رابطة دينه الحق رابطة مقدسة تصغر أمامها الروابط كلها، ودعا الناس لاتباعه ليكونوا أمة واحدة تجمعها وحدة الاعتقاد والتفكير والعمل الصالح."⁽²⁾

وبناء على هذا، يكون تعريف الاجتماع الذي أمر الله تعالى به هو: الاتحاد على التمسك بالكتاب والسنة اعتقادًا وقولًا وعملاً، أو بعبارة أخرى: الاتحاد على التمسك بالكتاب والسنة قولًا وعملاً، ظاهرًا وباطنًا.

وبالتالي ينقسم الاجتماع باعتبار المجتمع عليه إلى نوعين:

1. اجتماع على التمسك بالكتاب والسنة بقول القلب واللسان؛ أي اعتقادًا بالقلب وإقرارًا باللسان؛ كالاتحاد على الاعتقاد والقول بتحريم الخمر ووجوب الصلاة.
2. اجتماع على التمسك بالكتاب والسنة بعمل القلب أو اللسان أو الجوارح؛ كالاتحاد على جهاد العدو، والاجتماع على تلاوة القرآن، والاجتماع على حب المهاجرين والأنصار. والنوع الأول هو المراد في هذه الدراسة؛ فيكون التعريف المختار لاجتماع كلمة المسلمين هو: اتحاد المسلمين على التمسك بالكتاب والسنة اعتقادًا بالقلب وقولًا باللسان.

⁽¹⁾ القرطبي، أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، 4/164. يُنظر: الشوكاني، فتح القدير، 1/421.

⁽²⁾ ابن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، ص: 101. يُنظر: المرجع نفسه، ص: 102، 112.

وعبارة "التمسك بالكتاب والسنة" في التعريف هي قيد لبيان الاجتماع المطلوب شرعاً، ولإخراج غيره من أنواع الاجتماع، كاجتماع الكلمة على أن هذه المدينة أجمل من تلك، وأن هذا العامل أفضل من ذاك؛ فليس كل اجتماع للكلمة مطلوباً شرعاً، وإنما ما كان على التمسك بالكتاب والسنة.

وعبارة "اعتقاداً بالقلب وقولاً باللسان" هي قيد لبيان أن التمسك بالكتاب والسنة يكون باعتقاد القلب وقول اللسان؛ أي: قول القلب واللسان⁽¹⁾. والمقصود بقول القلب واللسان: اعتقاد القلب وإقرار اللسان؛ كاعتقاد العبد بقلبه وإقراره بلسانه بالشهادتين وأركان الإيمان وتحريم الخمر ووجوب الصلاة، ونحوها من الأحكام الشرعية العقدية والعملية.

ونُصَّ على اعتقاد القلب في التعريف تأكيداً، لأن اجتماع الكلمة شرعاً لا بد فيه من قول اللسان واعتقاد القلب معاً؛ أي القول الظاهر والباطن. أما قول اللسان دون اعتقاد القلب فليس مقبولاً ولا مطلوباً شرعاً.

3.1.2. مفهوم الوسائل الشرعية لاجتماع كلمة المسلمين:

تقدم أن الوسائل الشرعية هي: ما شرعه الله تعالى من أفعال تفضي إلى أفعالٍ أخرى متضمّنة للمصلحة أو مؤدية إليها مباشرة، وتقدم أيضاً أن اجتماع كلمة المسلمين هو: اتحاد المسلمين على التمسك بالكتاب والسنة اعتقاداً بالقلب وقولاً باللسان، فيكون المراد بعنوان الدراسة هو: ما شرعه الله تعالى من أفعال تؤدي إلى اتحاد المسلمين على التمسك بالكتاب والسنة اعتقاداً بالقلب وقولاً باللسان.

وبعبارة أخرى: الطرق المشروعة المؤدية إلى اتحاد المسلمين على التمسك بالكتاب والسنة اعتقاداً بالقلب وقولاً باللسان⁽²⁾.

(1) قال ابن القيم: "فقول القلب: هو اعتقاد ما أخبر الله سبحانه به عن نفسه وأسمائه وصفاته وأفعاله وملائكته ولقائه على لسان رسوله ﷺ. وقول اللسان: الإخبارُ عنه بذلك، والدعوةُ إليه، والدُّبُّ عنه..." (مدارج السالكين، 1/153).

يُنظر أيضاً: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 672/7.

(2) يُنظر: ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، 4/553. القرافي، الفروق، 33/2.

3. الوسائل العلمية لاجتماع كلمة المسلمين:

هذه الوسائل تتمثل فيما يُطلب من المسلمين اعتقاده والقول به لاجتماع كلمتهم.

وقد دلت على هذه الوسائل نصوص من الكتاب والسنة، وفيما يلي بيان جملة منها.

1.1. اتباع ما اجتمعت عليه كلمة الجماعة:

من القواعد العظيمة التي اتفقت عليها الجماعة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان⁽¹⁾ والتي لها الأهمية البالغة في تحقيق اجتماع الكلمة والمحافظة عليه: ذم الاختلاف في حال ثبوت اتفاق الجماعة وتسويغه في حال عدم ثبوته؛ أي بعبارة أخرى، إذا ثبت اتفاق قول الجماعة في حكم شرعي في عصر من العصور فإنه يجب على كل مسلم أن يقول به وتحرم عليه مخالفته، وأما في حال عدم ثبوته فإن الخلاف سائغ والتعصب مذموم، وليس قول بعض الأئمة حجة على بعض، وعلى هذا اجتمعت كلمة الجماعة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان.

⁽¹⁾ جاء الأمرُ بلزوم الجماعة والوعيدُ الشديد لمن فارقها في أحاديث كثيرة للنبي ﷺ. وقد اختلف أهل العلم في تفسير الجماعة في هذه الأحاديث على خمسة أقوال: فمنهم من قال بأن الجماعة هم كل المسلمين؛ فإذا أجمعوا على شيء وجب على الأمم اتباعهم لأن الله تعالى لا يجمعهم على ضلالة. ومنهم من قال بأنهم السواد الأعظم؛ أي أغلبية المسلمين. ومنهم من قال بأنهم الصحابة دون من بعدهم. ومنهم من قال بأنهم أهل العلم؛ لأن الله تعالى جعلهم حجة على الخلق. والناس تبع لهم في أمر الدين. ومنهم من قال بأنهم المسلمون مجتمعون على ولي الأمر، فشكّلوا جماعة المسلمين وإمامهم.

يُنظر: الشاطبي، الاعتصام، 770/2 - 773. ابن حجر، فتح الباري، 37/13.

وعند التأمل في هذه الأقوال الخمسة في معنى الجماعة فإننا لا نجد بينها تعارضاً؛ فمن قال بأن الجماعة هم الصحابة رضي الله عنهم فباعتبار أنهم أولى الناس بذلك، وأنهم الجماعة الأولى في الإسلام. ومن قال بأن الجماعة هم أهل العلم والاجتهاد، فلأنهم أولى الناس بذلك بعد الصحابة رضي الله عنهم، ولهذا أمر الله تعالى بالرجوع إليهم. ومن عمم وألحق سواد المسلمين بمعنى الجماعة فباعتبار اتباعهم للصحابة رضي الله عنهم والأئمة في كل زمان ومكان، وأما من خالف سبيلهم فليس من الجماعة. وهذه الجماعة التي أمر النبي ﷺ بلزومها قد أمرت في نصوص كثيرة بطاعة الأئمة في المعروف والصبر عليهم. وبناء على هذا، يمكن القول بأن هذه الأقوال الخمسة ترجع إلى قول واحد في معنى الجماعة، وهو الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين؛ أهل العلم هم الأئمة، والناس تبع لهم. فهؤلاء هم الجماعة على اختلاف زمانهم ومكانهم، واجتماعهم هو على الاعتصام بالكتاب والسنة اعتقاداً وقولاً وعملاً.

قال الشاطبي: "الجماعة ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه والتابعون لهم بإحسان." (الشاطبي، الاعتصام، 37/1).

وقال ابن أبي العز الحنفي: "والجماعة جماعة المسلمين، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين، فاتباعهم هدى، وخلافهم ضلال." (ابن أبي العز، شرح الطحاوية، ص: 374).

والتابعون للصحابة رضي الله عنهم بإحسان هم: كلُّ مسلم متبع للصحابة رضي الله عنهم في أقوالهم وأعمالهم وأخلاقهم إلى يوم القيامة. قال ابن كثير: "فالتابعون لهم بإحسان هم: المتبعون لأثارهم الحسنة وأوصافهم الجميلة، الداعون لهم في السر والعلانية." (ابن كثير، تفسير ابن كثير، 72/8-73).

يُنظر: الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، 553/7. الشوكاني، فتح القدير، 453/2.

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 115].

نهى الله تعالى في هذه الآية عن اتباع غير سبيل المؤمنين، وتوعد عليه بالعذاب الشديد. وهذا يدل على أن المؤمنين إذا اجتمعوا في مسألة على قول فإنه يجب على كل مسلم إلى يوم القيامة أن يتبع سبيلهم وتحرم عليه مخالفتهم. ولهذا استدل الشافعي بهذه الآية على حجية اتفاق الأمة في أحكام الدين.⁽¹⁾

قال ابن عاشور: "الاختلاف المذموم والذي يؤدي إلى الافتراق، وهو الاختلاف في أصول الديانة الذي يفضي إلى تكفير بعض الأمة بعضها أو تفسيقه، دون الاختلاف في الفروع المبنية على اختلاف مصالح الأمة في الأقطار والأعصار، وهو المعبر عنه بالاجتهاد..."⁽²⁾ وقال النووي: "وأما الاختلاف في استنباط فروع الدين منه، ومناظرة أهل العلم في ذلك على سبيل الفائدة وإظهار الحق، واختلافهم في ذلك فليس منهيًا عنه بل هو مأمور به وفضيلة ظاهرة، وقد أجمع المسلمون على هذا من عهد الصحابة إلى الآن."⁽³⁾

وقال ابن تيمية: "وقد اتفق الصحابة في مسائل تنازعوا فيها على إقرار كل فريق للفريق الآخر على العمل باجتهادهم، كمسائل في العبادات والمناكح والموارث والعطاء والسياسة وغير ذلك"⁽⁴⁾

فدُم الاختلاف في حال اتفاق الجماعة وتسويغه في حال عدم اتفاقها هو أول قاعدة يُنطلق منها ويُتحاكم إليها من أجل تحقيق اجتماع الكلمة والمحافظة عليه. ومثال هذا: اتفقت كلمة الجماعة على تحريم الخمر، وبالتالي يجب على كل مسلم أن يقول بقول الجماعة وتحرم عليه مخالفتها.

مثال ثان: اختلفت الجماعة في حكم إخراج القيمة في زكاة الفطر، وهذا يقتضي اجتماع كلمة الجماعة على تسويغ الخلاف في هذه المسألة، وبالتالي يجب على كل مسلم أن يقول بما اجتمعت عليه كلمة الجماعة -أي تسويغ الخلاف في هذه المسألة الاجتهادية- وتحرم عليه مخالفتها.

(1) يُنظر: الشافعي، تفسير الإمام الشافعي، 669/2، البيهقي، أحكام القرآن للشافعي، ص: 90.

(2) ابن عاشور، التحريم والتنوير، 43/4.

(3) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 218/16.

(4) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 122/19.

مثال ثالث: إذا اختلف الناس في بعض أمور الدنيا التي لم يفصل فيها نص أو إجماع، كاختلاف جماعة الحي في مكان بناء المسجد أو لونه أو شكله، واختلاف أصحاب العمارات المتجاورة في موقف السيارات وتهيئة المدخل والقائمين على الحراسة، ونحوها من أمور الدنيا، فمثل هذه القضايا لا ترقى إلى منزلة اجتماع الكلمة؛ فمهما اختلفنا فلا بد أن نحافظ على وحدة الصف. ولكن الواقع يشهد للأسف أن مثل هذه الاختلافات كثيرا ما تفضي إلى العداوة والبغضاء، وربما إلى الاقتتال والعياذ بالله تعالى.

2.3. التمييز بين المسائل التي اجتمعت فيها كلمة الجماعة وغيرها من المسائل:

تقرر في الوسيلة الأولى أن "ذم الاختلاف في حال اتفاق الجماعة وتسويغه في حال عدم اتفاقها" يُعد قاعدة حاكمة يُنطلق منها ويُتحاكم إليها من أجل تحقيق اجتماع الكلمة والمحافظة عليه. لكن الإشكال الواقع عند الكثير من المسلمين هو وقوع الخلط بين المسائل التي اتفقت فيها كلمة الجماعة وغيرها من المسائل.

فأحيانا نجد عند البعض تهوينا للمسائل التي اجتمعت فيها كلمة الجماعة، ومعاملتها كالمسائل التي يُقبل فيها تعدد وجهات النظر، وفي هذا ما فيه من تمبيع الدين، ولُبس الحق بالباطل، ومخالفة سبيل المؤمنين، وتهوين لما اجتمعت فيه كلمة الجماعة. وهذا من الظلم، وعلاجه يكون بالموعظة ببيان خطر مخالفة سبيل المؤمنين، وتعظيم منزلة اتباع أدلة الكتاب والسنة والإجماع في القلوب، وسيأتي الكلام عنه في الوسائل العملية لاجتماع كلمة المسلمين.

وأحيانا أخرى نجد رفعا لبعض المسائل الاجتهادية إلى منزلة المسائل محل اتفاق بين الجماعة، فتنج عن هذا العداوة والبغضاء وتمزق المسلمين شيئا بسبب الاختلاف في هذه المسائل الاجتهادية؛ تجد أحدهم يقول: "أنا أتفق معك على أن الخلاف السائغ لا يوجب الافتراق، لكن الاختلاف في هذه المسألة ليس من الخلاف السائغ، بل هو من الخلاف المذموم الموجب للافتراق". وهذا في نظري من أكبر أسباب تمزق الكثير من المسلمين في هذا الزمان إلى فرق تسود بينها العداوة والبغضاء وتوزيع الألقاب فيما بينهم.

وهذا الخلط بين المسائل محل اتفاق بين الجماعة وغيرها من المسائل هو من الجهل،

وعلاجه يكون بأمور:

الأول: تحرير محل النزاع، فكثيرا ما نرى في بعض الكتابات حشداً لنصوصٍ من الكتاب والسنة لإثبات أن الحكم الذي دلت عليه هو السنة التي لا يسوغ خلافها. وبالنظر في الاستدلال بهذه النصوص نجد بأنها لا دلالة فيها على المسألة محل البحث، لكون الدليل أعم من المدعى؛ فالنصوص تدل على حكم شيء، ومحل النزاع شيء آخر.

ومثال هذا: الاختلاف في حكم إخراج القيمة في زكاة الفطر؛ فهناك من يستدل بالأحاديث الواردة في إخراج زكاة الفطر طعاما، ويقول بأنها صريحة في عدم مشروعية إخراج زكاة الفطر نقداً. وما دام يعتقد -هو أو من اقتنع بقوله- بأنها صريحة في عدم مشروعية إخراج زكاة الفطر نقداً، فإنه يعتبر المخالف في هذا قد وقع في مخالفة السنة الصريحة. وهذا ما يُفسر ما يحصل كل سنة بين الكثير من المسلمين من الملاسنات والعداوات وإلصاق التهم، بل والظعن في الأئمة خصوصا في وسائل التواصل بسبب الاختلاف في هذه المسألة الاجتهادية. وبمجرد النظر في استدلالهم نجد أن فيه خلافاً، لكون الدليل أعم من المدعى؛ فالأحاديث صريحة في مشروعية إخراج زكاة الفطر طعاما، ولهذا اتفق الفقهاء جميعاً دون مخالف على هذا. ولكن محل النزاع ليس حكم إخراج زكاة الفطر طعاما! محل النزاع بين الأئمة: هل يُلحق النقد بالطعام في زكاة الفطر أم لا؟ فمن الفقهاء -وهم الجمهور- من قال بأن زكاة الفطر تخرج طعاما فقط ولا يُلحق النقد بالطعام، ومن الفقهاء -وهم الحنفية ومن وافقهم- من قال بأن زكاة الفطر تخرج طعاما، ويمكن أيضاً أن نخرجها بالقيمة.

الثاني: الاطلاع على أسباب الخلاف.

الاطلاع على أسباب الخلاف له فوائد كثيرة من أبرزها تنمية الملكة الفقهية لطالب العلم. ومن الفوائد المتعلقة باجتماع الكلمة يمكن أن تُذكر فائدتان هما كالتالي:

- العلم أن هذه المسألة من المسائل الاجتهادية التي يسوغ فيها الخلاف. وبالتالي يتسع صدره للخلاف، ولا ينظر إلى من خالف في هذه المسألة كأنه خالف السنة الصريحة.
- إحسان الظن بالأئمة، والعلم أنهم من أحرص الناس على اتباع الكتاب والسنة، وأن من أصاب منهم فله أجران، ومن أخطأ منهم فله أجر واحد؛ فقد يظهر للدارس مثلاً أن أحد الأئمة قد خالف حديثاً ثابتاً للنبي ﷺ، ثم يتطلع على سبب الخلاف، فيعلم أن القضية ليست في ثبوت الحديث ولكن في فهمه، وهذا يدعوه إلى إحسان الظن بأهل العلم وبمن تبعهم من المسلمين، ولا يُعدُّ خلافهم من الخلاف المذموم.

الثالث: عدم التساهل في نقل الإجماع، والتأكد من عدم وجود خلاف بين الأئمة في المسألة؛ فكم من مسألة ادُعي فيها الإجماع والخلاف فيها قائم ومنقول في كتب الفقه ولكن لم يطلع عليه.

قال الشافعي: "ولست أقول -ولا أحد من أهل العلم- هذا مجتمع عليه، إلا لما لا تلقى عالماً أبداً إلا قاله لك، وحكاه عن قبله، كالظهر أربع، وكتحريم الخمر، وما أشبه هذا."⁽¹⁾
وقال أحمد: "من ادعى الإجماع فهو كاذب"⁽²⁾، لعل الناس قد اختلفوا."⁽³⁾
ومعلوم أن أحمد كان يحتج بالإجماع، وكثيراً ما يستدل به، ولهذا حمل أهل العلم قوله على عدة أوجه منها أنه قال هذا من باب الورع، لجواز وجود خلاف لم يبلغه، أو قال هذا في حق من ليس عنده معرفة بخلاف العلماء، ويدل على هذا قوله: "لعل الناس اختلفوا."⁽⁴⁾
ولهذا الأولى لمن لم يتيقن من ثبوت الإجماع أن يقول: "لا أعلم فيه خلافاً"، ولا يدعي فيها الإجماع فيظن من يستمع إليه أن الخلاف في هذه المسألة من الخلاف المذموم الموجب للافتراق. وقول القائل: "لا أعلم فيه خلافاً" فيه إحالة للناس إلى علم هذا القائل وإطلاعه، وهذا من الأمانة. وبالتالي ينظر الناس إلى قائل هذه المقولة هل هو بمنزلة الشافعي وأحمد، فيندرو أو ينعدم وجود المخالف، أم هو أحد الطلبة والدارسين، فتكون هذه المقولة إخباراً عن عدم علمه لا غير.

الرابع: اجتناب إيهام الناس باتفاق الأئمة عند الحديث عن المسائل الاجتهادية.

هناك من يتساهل في نقل الإجماع كما سبق بيانه. وهناك من لا ينقل الإجماع ولكن يوهم المستمع عند الحديث عن إحدى المسائل الاجتهادية بأن الأدلة صريحة ولا يجوز فيها الخلاف. فيأخذ المستمع منه هذه المسألة على أساس أنها من المسائل التي اجتمعت فيها كلمة الجماعة، وبالتالي إذا رأى مخالفاً أنكر عليه أو اتهمه أو أساء به الظن. وهذا للأسف شائع متفش بين المسلمين؛ فكم من مسألة اجتهادية أصبحت سبباً للعداوة والبغضاء والاتهام بمخالفة السنة الصريحة، والسبب يرجع إلى أنه لما تعلمها تقرر في ذهنه أنها من المسائل التي لا يسوغ فيها الخلاف.

(1) الشافعي، الرسالة، ص: 534. وفي الأصل: "لست أقول لأحد من أهل العلم هذا مجتمع عليه إلا لما تلقى عالماً أبداً...". والمثبت من هامش: سير أعلام النبلاء، 21/10.

(2) في الأصل: "كذب"، والمثبت من: ابن المنذر، الإجماع، ص: 21.

(3) أحمد بن محمد بن حنبل، مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، ص: 439.

(4) يُنظر: الجيزاني، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ص: 163.

ومن أمثلة هذا: مسألة إسبال الثياب لغير الخيلاء؛ فإذا أعرض المفتي أو المدرس عن خلاف الفقهاء، وقام بتقرير المسألة على أساس أن القول بالتحريم مثلاً قد دلت عليه الأدلة الصريحة، ويستعمل عبارات يفهمُ الناس منها أن المسألة لا يسوغ فيها الخلاف، فإنه سيجعل هذه المسألة سبباً للعداوة والبغضاء بين الكثير من المسلمين، رغم أن الكثير من الأئمة قالوا بعدم التحريم⁽¹⁾.

3.3. عدم الحكم على أحد بمفارقة الجماعة إلا بيقين:

لا بد من التفريق بين القول والقائل؛ فقد يكون القول مخالفاً لما عليه أهل السنة والجماعة، ولكن القائل لا يحكم عليه بالخروج من دائرة الجماعة إلا بعد إقامة الحجة والتأكد من انتفاء الجهل والشبهة والخطأ والإكراه.

قال ابن تيمية: "فتكفير المعين من هؤلاء الجهال وأمثالهم بحيث يحكم عليه بأنه من الكفار، لا يجوز الإقدام عليه إلا بعد أن تقوم على أحدهم الحجة الرسالية التي يتبين بها أنهم مخالفون للرسول، وإن كانت هذه المقالة لا ريب أنها كفر."⁽²⁾

وقال أيضاً: "وليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين وإن أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجة وتبين له المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة."⁽³⁾

ومن أدلة هذا إخبار النبي ﷺ بقول من وجد راحلته بعدما أيس منها: "اللهم أنت عبدي وأنا ربك"، فقال النبي ﷺ: «أخطأ من شدة الفرح»⁽⁴⁾؛ فالقول كفر، ولكن القائل لا يكفر.

وهكذا كل قول باطل؛ فلا يُحكم على قائله بالخروج من الإسلام أو الجماعة إلا بعد إقامة الحجة والتأكد من انتفاء الجهل والشبهة والخطأ والإكراه. وعدم التفريق بين الأمرين قد يؤدي إلى معاقبة هذا القائل ظلمًا بقتل أو ضرب أو نفي أو هجر أو غيره، وقد يترتب عليه افتراق المسلمين فيه إلى من ينصره ويعتذر له، وإلى من يبغضه ويعاديه.

⁽¹⁾ يُنظر: النووي، المجموع شرح المنبذ، 177/3-178. ابن قدامة، المغني، 298/2. العراقي، طرح الثريب في شرح التقريب، 172/8. ابن

مفلح، الآداب الشرعية والمنح المرعية، 521/3.

⁽²⁾ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 500/12.

⁽³⁾ المرجع نفسه، 466/12. يُنظر: المرجع نفسه، 407/11.

⁽⁴⁾ مسلم، صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب في الحز على التوبة والفرح بها، رقم: 2747، 2104/4.

قال ابن عاشور: "وكما عنى الإسلام بتأسيس هذه الجامعة وتسهيل الدخول إليها وتكثير سواد أتباعها حاطها بسياج مانع من إطراد أهلها بعضهم بعضاً، وفي الحديث الصحيح: «من قال لأخيه يا كافر بغير حق فقد باء هو بها»...⁽¹⁾

4.3. الحرص على التيسير والدعوة إلى الله تعالى بالتي هي أحسن:

تدل على هذه الوسيلة النصوص التي جاء فيها الأمر بالدعوة إلى الله تعالى بالحكمة، والمجادلة بالتي هي أحسن، والتيسير على الناس، والنصوص التي جاء فيها النهي عن التنفير والصد عن سبيل الله تعالى.

قال الله تعالى لموسى وهارون عليهما الصلاة والسلام: ﴿أَذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ، فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: 43-44]، وقال سبحانه: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: 125]، وقال النبي ﷺ: «فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُبَشِّرِينَ، وَلَمْ نُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ»⁽²⁾، وقال أيضاً: «يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا»⁽³⁾.

فهذه النصوص وأمثالها تأمر بالتيسير والدعوة إلى الله تعالى بالتي هي أحسن، وتنهى عن التنفير والصد عن سبيل الله تعالى حتى يسهل على الناس قبول الإسلام والسنة وتكثير سواد الجماعة، وحتى يحممهم من الردة ومفارقة الجماعة.

قال ابن عاشور: "من توابع مقصد عموم دعوة الإسلام لسائر البشر: تكثير سواد أتباعه بقدر الإمكان وصولاً إلى تعميمه وتسهيل سبيل الدخول فيه على راغبه، ولذلك كان الرسول ﷺ يعرض الإسلام على قبائل العرب، ويخاطب به رؤساء الأمم ... وأعان على ذلك بالتيسير فقال: «يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا». وكان يتألف الداخلين في الإسلام في مدتهم الأولى فيوفي لهم العطاء ويجعل لهم حظاً من مال الزكاة، وآثار الشريعة مفعمة بدلائل هذا المعنى..."⁽⁴⁾

⁽¹⁾ ابن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، ص: 106.

⁽²⁾ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب صب الماء على البول في المسجد، رقم: 217، 89/1.

⁽³⁾ البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا، رقم: 69، 38/1.

⁽⁴⁾ ابن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، ص: 106.

5.3. تذكير العلماء بأثر اجتماع كلمتهم في اجتماع كلمة المسلمين:

أهل العلم أسوةٌ يقتدي بهم الناس؛ فإن كانوا متلاحمين مجتمعين في الدين سرى ذلك إلى الناس فكانوا كذلك مجتمعين في الدين، وأما إن كانوا متفرقين في الدين لسبب أو لآخر سرى تفرقهم إلى الناس فكانوا كذلك متفرقين في الدين. وهذا هو الواقع المعاش؛ فنسبة كبيرة من الافتراق بين الأتباع سببه الافتراق بين المتبوعين، خاصة مع وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت محلاً لنشر ما يحصل بين العلماء والطلبة من خلاف وردود.

عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ بعثه ومعاًذا إلى اليمن، فقال: «يسرا ولا تعسرا، وبشرا ولا تنفرا، وتطاوعا ولا تختلفا».⁽¹⁾

قال الطيبي: "قوله «وتطاوعا» يعني كونا متفقين في الحكم ولا تختلفا؛ فإن اختلافكما يؤدي إلى اختلاف أتباعكما، وحينئذ تقع العداوة والمحاربة بينهم."⁽²⁾

وقال تاج الدين السبكي وهو يعظ العلماء: "فيؤدِّي ذلك إلى افتراق كلمتكم، وتسَلِّط الجهال عليكم، وسقوط هيبتكم عند العامة، وقول السفهاء في أعراضكم ما لا ينبغي، فتهلكون السفهاء بكلامهم فيكم، لأنَّ لحومكم مسمومة على كل حال، لأنكم علماء، وتهلكون أنفسكم بما ترتكبونه من العظائم."⁽³⁾

فاجتماع العلماء له أهمية بالغة وأثر كبير في اجتماع المسلمين؛ فقد أمر الله تعالى بالرجوع إليهم، وهم الأسوة الذين يقتدي بهم الناس، ولهذا كانوا أول المخاطبين بالنصوص التي تأمر بالاجتماع وتنهى عن الافتراق.⁽⁴⁾

4. الوسائل العملية لاجتماع كلمة المسلمين:

هذه الوسائل تتمثل فيما يُطلب من المسلمين فعله أو تركه لاجتماع كلمتهم. وقد دلت على هذه الوسائل نصوص من الكتاب والسنة، وفيما يلي بيان جملة منها.

(1) متفق عليه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب، رقم: 2873، 1104/3.

مسلم، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير، رقم: 1733، 1359/3.

(2) الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، 2590/8.

(3) تاج الدين السبكي، معيد النعم ومبيد النقم، ص: 64.

(4) يُنظر: عبد المجيد السوسوة الشرفي، الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي، ص: 88-90.

1.4. الدعاء:

أول وسيلة عملية يجب الاعتناء بها هي الدعاء، وهي لا تقل أهمية عن كل الوسائل المذكورة في هذه الدراسة؛ فلزوم ما عليه الجماعة هو نعمة من الله تعالى يؤتيها من يشاء، ولهذا لا بد أن نتضرع في طلبها من الله تعالى.

ومما يدل على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: 213].

ولما سئلت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: بأي شيء كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يفتح صلواته إذا قام من الليل؟ قالت: كان إذا قام من الليل افتتح صلواته: «اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»⁽¹⁾.

فاتباع سبيل المؤمنين، ولزوم ما اجتمعت عليه كلمة الجماعة، والتمييز بين الحق والباطل فيما اختلف فيه أصحاب الملل والفرق هو نعمة عظيمة من الله تعالى يمن بها على من يشاء، ولهذا لا بد أن نجتهد في طلبها من الله تعالى، مع الاجتهاد في اتخاذ الأسباب، كما هو مبين في الوسائل الأخرى في هذه الدراسة.

2.4. اجتناب الظلم:

الظلم مهما كان نوعه فهو من أسباب الافتراق؛ سواء ظلم العبد نفسه بالمعاصي بينه وبين الله تعالى، أم ظلم غيره من عباد الله تعالى.

ومما يدل على هذا قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: 14]. قال ابن تيمية: "فأخبر أن نسيانهم حظا مما ذكروا به -وهو ترك العمل ببعض ما أمروا به- كان سببا لإغراء العداوة والبغضاء بينهم."⁽²⁾

(1) مسلم، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم: 770، 534/1.

(2) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 14/1.

وقال النبي ﷺ: «والذي نفس محمد بيده، ما تَوَادَّ اثنان فَفَرَّقَ بينهما إلا بذنب يحدثه أحدهما».⁽¹⁾ قال المناوي: "فيكون التفريق عقوبةً لذلك الذنب".⁽²⁾

بل إن افتراق الكلمة هي مصيبة تصيب المسلمين، والله تعالى قد أخبرنا فقال: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: 30]. فمصيبة الافتراق وغيرها من المصائب سببها عموماً هو الظلم.

وقد وردت نصوص في مواضع متعددة من كتاب الله تعالى تخبر عن افتراق الأمم السابقة عن علم بسبب البغي بينهم، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: 19].⁽³⁾

قال ابن تيمية: "فأخبر أن تفرقهم إنما كان بعد مجيء العلم الذي بيّن لهم ما يتقون؛ فإن الله ما كان ليضلّ قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون. وهذا بخلاف التفرق عن اجتهاد ليس في علم، ولا قصد به البغي كتنازع العلماء السائغ. والبغي إما تضييع للحق، وإما تعدد للحد؛ فهو إما ترك واجب، وإما فعل محرم؛ فعلم أن موجب التفرق هو ذلك".⁽⁴⁾

ومن أمثلة البغي بين المسلمين: أن تتغافل كل طائفة عن الحق الذي مع الطائفة الأخرى، وعن الباطل الذي معها، فيحدث الافتراق بينهم عن علم بغياً بينهم.⁽⁵⁾ ومن أمثلة البغي أيضاً: التعصبُ الحاصل بين الأتباع، وترجيحهم لقول متبوعهم دون أهلية ودون علمٍ بأدلة المخالفين ووجه استدلالهم.⁽⁶⁾

فنسبة كبيرة من تفرق المسلمين لم تكن عن جهل، وإنما كانت عن علم بسبب البغي بينهم، إما في النفوس من الرياء أو الكبر أو الحسد أو الحمية أو التعصب أو حب المال أو حب الصدارة أو إرادة العلو في الأرض أو نحو ذلك.⁽⁷⁾

⁽¹⁾ أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنه، رقم: 5357، 259/9. حسنه ابن حجر الهيثمي (الزواجر عن اقتراف الكبائر، 2/190) والشوكاني (الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، 11/5415)، وصححه الألباني لغيره (صحيح الترغيب والترهيب، 2/532).

⁽²⁾ المناوي، فيض القدير، 437/5.

⁽³⁾ يُنظر أيضاً: البقرة: 213، الشورى: 14، الجاثية: 17، البينة: 4.

⁽⁴⁾ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 14/1. يُنظر: المرجع نفسه، 16/1. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، 5/264-256.

⁽⁵⁾ يُنظر: المرجع نفسه، 5/264. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 14/1.

⁽⁶⁾ يُنظر: المرجع نفسه، 17/312.

⁽⁷⁾ يُنظر: ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، 1/148.

فأول ما يجب على المسلمين فعله لاجتماع الكلمة هو طاعة الله تعالى وأداء الحقوق واجتناب الظلم. ولا نصل إلى هذا إلا من خلال المواظب الحسنة ببيان عاقبة الظلم في الدنيا والآخرة، والتفكير في النصوص التي جاء فيها الترغيب في الاجتماع والترهيب من الافتراق.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ، يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ، وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: 105-107]. قال ابن عباس رضي الله عنه: "تبيض وجوه أهل السنة والجماعة وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة."⁽¹⁾

قال ابن تيمية: "فظهر أن سبب الاجتماع والألفة جمع الدين والعمل به كله؛ وهو عبادة الله وحده لا شريك له، كما أمر به باطنا وظاهرا، وسبب الفرقة ترك حظ مما أمر العبد به، والبغي بينهم. ونتيجة الجماعة رحمة الله، ورضوانه، وصلواته، وسعادة الدنيا والآخرة، وبياض الوجوه. ونتيجة الفرقة عذاب الله، ولعنته، وسواد الوجوه، وبراءة الرسول صلوات الله عليه منهم."⁽²⁾

3.4. الحرص على تقوية معاني الأخوة في النفوس واجتناب ما ينافيها:

من القواعد العظيمة التي جاء بها الإسلام اعتبار المسلمين إخوة على اختلاف قبائلهم وأجناسهم. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: 10]. وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: 103].

قال ابن عاشور: "أيد الإسلام الجامعة الدينية العقلية التي أقامها للمسلمين بتأييد من الناحية النفسية بأن اعتبر أهلها إخوة... واختير لها وصف الأخوة دون الأبوة أو البنوة؛ لأنها جامعة تماثل في الاعتقاد والتفكير والعمل، فشابهت تماثل الأخوين."⁽³⁾

⁽¹⁾ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 251/22.

⁽²⁾ المرجع نفسه، 17/1.

⁽³⁾ ابن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، ص: 112.

وقال أيضاً: "لا جرم أن الأخوة أصبحت رابطة وثيقة بين المسلمين أينما كانوا من الأقطار، وقد بطلت بها عصبيات ثلاث كانت من أسباب الجمع والتفريق في العرب وغيرهم، وهي: النسب والجلف والوطن؛ إذ كانوا في الجاهلية لا يجدون سبيلا إلى التعاضد والتناصر إلا بأحدها".⁽¹⁾

فمن أراد أن يُوحّد كلمة المسلمين حقاً فعليه أن يُقوّي في أنفسهم معاني الأخوة الإسلامية، وأن يطهرهم من كل ما ينافيها. ولهذا من أول ما بدأ به النبي ﷺ لما هاجر إلى المدينة هو المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، حتى يصير المسلمون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً.

ومن جهة أخرى، وردت نصوص كثيرة في النهي عن كل ما ينافي الأخوة؛ كنهيه ﷺ عن الغرر، والبيع على بيع أخيه، والخطبة على خطبة أخيه، ونهيه ﷺ عن النميمة والغيبة والبهتان وسوء الظن، ونهيه ﷺ عن الحمية الجاهلية ...

فكلما قوي استشعار معاني الأخوة في نفوس المسلمين، وتخلصوا من كل ما ينافيها، إلا وقوي ما تقتضيه من آثار كالاتحاد والمحبة والصلة ونحوها.

قال ابن عاشور: "إن وصف الأخوة يستدعي أن تبث بين الموصوفين به خلال الاتحاد والإنصاف والمواساة والمحبة والصلة والنصح وحسن المعاملة، فيتقبلها جميع الأمة بالصدر الرحب، سواء في ذلك الشريف والمشروف، والقوي والضعيف. فإذا ارتاضت نفوس الأمة على التخلق بالأخوة بينهم سهلت على الشريعة سياستهم؛ وإنما تراض النفوس على الأخوة بتكرير غرسها فيها؛ بتأكيد الدعوة إليها، واجتثاث ما ينافيها".⁽²⁾

4.4. التحلي بالأخلاق الحسنة:

الأخلاق الحسنة لا بد منها في تحقيق اجتماع كلمة المسلمين والمحافظة عليه.

قال الله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: 125]. وقال أيضاً: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِيَنَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: 43-44]. وقال أيضاً: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: 46].

⁽¹⁾ ابن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، ص: 112.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص: 114.

فهذه الآيات صريحة في الأمر باللين والأخلاق الحسنة في الحوار مع الناس مهما كانت درجة مخالفتهم. أما الغلظة والعنف وسوء الأخلاق فلا تزيد الناس إلا بُعداً عن الصراط المستقيم.

قال الله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ، وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ} [آل عمران: 159].

فالنبي ﷺ مؤيد بالوحي، ورغم هذا لن يقدر على جمع الناس إلا بالأخلاق الحسنة، وهذا الذي كان عليه ﷺ، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: 4].

قال ابن عاشور: "فَمَنَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِلِينِ خَلْقِ رَسُولِهِ الَّذِي هُوَ وَلِيُّ جَمِيعِ أُمُورِهِمْ، وَجَعَلَ ذَلِكَ سَبَبًا لِسُرْعَةِ نَفُوزِ أَمْرِهِمْ وَاجْتِمَاعِهِمْ حَوْلَهُ."⁽¹⁾

وقال ابن قدامة: "اعلم أن الألفة ثمرة حسن الخلق، والتفرق ثمرة سوء الخلق، لأن حسن الخلق يوجب التحاب والتوافق، وسوء الخلق يثمر التباغض والتدابير."⁽²⁾

وقال المناوي: "خفض الجناح ولين الكلمة لهم وترك الإغلاظ"⁽³⁾ عليهم، فإن ذلك من أقوى أسباب الألفة واجتماع الكلمة."⁽⁴⁾

فمن أراد تحقيق اجتماع الكلمة والمحافظة عليه فلا بد من التحلي بالأخلاق الحسنة قولاً وعملاً. أما سوء الخلق فهو مُنْفِرٌ لِلنَّفُوسِ، وَعَوْنٌ لِلشَّيْطَانِ عَلَى التَّحْرِيشِ وَزَرْعِ الْعِدَاوَةِ وَالبَغْضَاءِ بَيْنَ النَّاسِ.

قال الله تعالى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ، إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [الإسراء: 53].

قال ابن عاشور: «لا يكاد ينتظم أمر الاجتماع كمال انتظامه، ولا ترى الأمة عقدها مأمونا من انفصامه، ما لم تكن مكارم الأخلاق غالبية على جمهورها، وسائدة في معظم تصاريفها وأموورها.»⁽⁵⁾

⁽¹⁾ ابن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، ص: 122.

⁽²⁾ ابن قدامة، مختصر منهاج القاصدين، ص: 97.

⁽³⁾ في الأصل: "الإغلاظ"، والتصويب من: المناوي، التفسير بشرح الجامع الصغير، 1/434.

⁽⁴⁾ المناوي، فيض القدير، 3/203.

⁽⁵⁾ ابن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، ص: 116.

يُنظر: المرجع نفسه، ص: 117، 119، 125. العز بن عبد السلام، الفوائد في اختصار المقاصد، ص: 58.

5.4. عقد مجالس الصلح بين المختصمين:

إذا حصل النزاع بين المسلمين، ووصل الحوار إلى طريق مسدود، وأدى بهم الأمر إلى الافتراق، فإنه لا بد حينئذ من الانتقال إلى الصلح بين المختصمين؛ بحيث يتنازل كل طرف عما يمكن التنازل عنه حتى يحصل اجتماع الكلمة.

قال ابن تيمية: "وتعلمون أن من القواعد العظيمة التي هي من جماع الدين تأليف القلوب واجتماع الكلمة وصلاح ذات البين، فإن الله تعالى يقول: {فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ}، ويقول: {وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا}، ويقول: {وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}، وأمثال ذلك من النصوص التي تأمر بالجماعة والاتلاف وتنهى عن الفرقة والاختلاف."⁽¹⁾

لكن للأسف، الذي يلاحظ من بعض المسلمين على اختلاف سنهم وعلمهم وعملهم هو رفض جلوسهم مع إخوانهم من أجل الصلح لأسباب شتى؛ فمنهم من يمنعه الكبر، ومنهم من يعلم ضعف حججه أمام خصومه فيتهرب من الجلوس معهم، ومنهم من يقول: "أنا أكبر منه سناً، فهو الذي يفترض أن يأتي ويطلب العفو"، والطرف الآخر يرد: "الحق أحق أن يتبع، نجلس مع أهل العلم ويحكمون بيننا"، ومنهم من جلس مع أخيه منذ مدة فيرفض الجلوس معه مرة أخرى، وغيرها من الأسباب المحزنة المؤلمة التي ما تزال تنزف منها الأمة.

ويقال لهؤلاء وهؤلاء قال الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: 1].

فاجتماع الكلمة من الأصول العظيمة في الإسلام، وهي أكبر من حظوظ النفس وفروع الشريعة وأمور الدنيا التي يتنازع بسببها البشر.

⁽¹⁾ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 51/28.

6. خاتمة:

- في ختام هذا البحث، أحمد الله تعالى أن وفقني لإتمامه، وأسأله سبحانه أن ينفعني به في الدنيا والآخرة. وفيما يلي خلاصة ومجموعة من النتائج التي توصلت إليها:
- اجتماع كلمة المسلمين هو: اتحادهم على التمسك بالكتاب والسنة اعتقادًا بالقلب وقولًا باللسان؛ فليس المقصود باجتماع كلمتهم أي اتفاق بينهم مهما كان نوعه، ولكن ما كان على الكتاب والسنة.
 - اجتماع الكلمة يشمل جميع القضايا في هذه الحياة؛ فما من قضية تُعرضُ للمسلمين إلا وأمر الله تعالى بالاجتماع فيها على الكتاب والسنة، ونهى عن التفرق فيها شيئًا، سواء أكانت هذه القضية محل اتفاق بين الجماعة أم لا؛ فإن ثبت اتفاق قول الجماعة في حكمها في عصر من العصور فإنه يجب على كل مسلم أن يقول به وتحرم عليه مخالفته، وإلا فإن الخلاف سائغ والتعصب مذموم، وعلى هذا اجتمعت كلمة الجماعة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان.
 - أول وسيلة لاجتماع كلمة المسلمين هي الدعاء؛ فاتباع سبيل المؤمنين، ولزوم ما اجتمعت عليه كلمة الجماعة، والتمييز بين الحق والباطل هو نعمة عظيمة من الله تعالى يمن بها على من يشاء، ولهذا لا بد أن نجتهد في طلبها من الله تعالى، مع الاجتهاد في اتخاذ الأسباب.
 - الخلط بين المسائل التي اجتمعت فيها كلمة الجماعة وغيرها من المسائل قد أدى في الكثير من الأحوال إلى افتراق المسلمين. ولهذا من الضروري التمييز بينها، ومن أجل هذا لا بد من تحرير محل النزاع، والاطلاع على أسباب الخلاف، وعدم التساهل في نقل الإجماع، واجتناب إيهام الناس باتفاق الأئمة عند الحديث عن المسائل الاجتهادية.
 - لا بد من التفريق بين القول والقائل؛ فقد يكون القول مخالفا لما عليه الجماعة، ولكن القائل لا يحكم عليه بالخروج من دائرة الجماعة إلا بعد إقامة الحجة والتأكد من انتفاء الجهل والشبهة والخطأ والإكراه. وعدم التفريق بين الأمرين قد يؤدي إلى معاقبة هذا القائل ظلمًا، وقد يترتب عليه افتراق المسلمين فيه إلى من ينصره ويعتذر له، وإلى من يبغضه ويعاديه.
 - لا بد للداعية أن يسلك سبيل التيسير والدعوة إلى الله تعالى والتي هي أحسن، وأن يجتنب التنفير والصد عن سبيل الله تعالى حتى يسهل على الناس قبول الحق، ويحميهم من مفارقة الجماعة.

- لا بد من تذكير أهل العلم بأثر اجتماع كلمتهم في اجتماع كلمة المسلمين. فأهل العلم أسوءُ يقتدي بهم الناس؛ فإن كانوا مجتمعين في الدين سرى ذلك إلى الناس فكانوا كذلك مجتمعين في الدين، وأما إن كانوا متفرقين في الدين لسبب أو لآخر سرى تفرقهم إلى الناس فكانوا كذلك متفرقين في الدين.
- الظلم مهما كان نوعه فهو من أسباب الافتراق؛ سواء ظلمَ العبدُ نفسه بالمعاصي بينه وبين الله تعالى، أم ظلمَ غيره من عباد الله تعالى. وعلاج هذا من خلال المواعظ الحسنة ببيان عاقبة الظلم في الدنيا والآخرة، والتذكير بالنصوص التي جاء فيها الترغيب في الاجتماع والترهيب من الافتراق.
- كلما قوي استشعار معاني الأخوة في نفوس المسلمين، وتخلصوا من كل ما ينافيها، إلا وقوي ما تقتضيه من آثار كالاتحاد والمحبة والصلة ونحوها.
- من أراد تحقيق اجتماع الكلمة والمحافظة عليه فلا بد من التحلي بالأخلاق الحسنة قولاً وعملاً. أما سوء الخلق فهو مُنْقَرٍ للنفوس، وَعَوْنٌ للشيطان على التحريش وزرع العداوة والبغضاء بين الناس.
- إذا حصل النزاع بين المسلمين، ووصل الحوار إلى طريق مسدود، وأدى بهم الأمر إلى الافتراق، فإنه لا بد حينئذ من الانتقال إلى الصلح بين المختصمين؛ بحيث يتنازل كل طرف عما يمكن التنازل عنه حتى يحصل اجتماع الكلمة.
- وفي الأخير أوصي بال العناية بالمسائل العقدية والعملية التي اجتمعت فيها كلمة الجماعة من الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان إلى يومنا هذا، وتدوينها في مدونة عالمية حتى لا تُخلط بغيرها من المسائل، إما ممن يريد أن يضيف إليها شيئاً ليس منها حتى يجعله محلاً للإلزام والولاء والبراء، وإما ممن يريد أن يزيل منها شيئاً حتى يفتح الطريق للتملص من التكاليف والاعتداء على الثوابت.
- هذا، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن أبي العز، محمد بن علاء الدين الحنفي (ت 792 هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: أحمد شاکر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1418 هـ، عدد الأجزاء: 1.
2. ابن أبي الفتح، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل، أبو عبد الله، شمس الدين (ت 709 هـ)، المطلع على ألفاظ المقنع، تحقيق: محمود الأرنؤوط وباسين محمود الخطيب، مكتبة السوادى للتوزيع - جدة، الطبعة: الأولى، 1423 هـ / 2003 م، عدد الأجزاء: 1.
3. ابن المنذر، محمد بن إبراهيم النيسابوري، أبو بكر (ت 319 هـ)، الإجماع، تحقيق: أبو عبد الأعلى خالد بن محمد، دار الآثار للنشر والتوزيع - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1425 هـ / 2004 م، عدد الأجزاء: 1.
4. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، أبو العباس، تقي الدين (ت 728 هـ)، إقتضاء الصراط المستقیم لمخالفة أصحاب الجحیم، تحقيق: ناصر العقل، دار عالم الكتب - بيروت، الطبعة: السابعة، 1419 هـ، عدد الأجزاء: 2.
5. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، أبو العباس، تقي الدين (ت 728 هـ)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة النبوية، 1416 هـ، عدد الأجزاء: 37.
6. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، أبو العباس، تقي الدين (ت 728 هـ)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، 1406 هـ / 1986 م، عدد المجلدات: 9.
7. ابن جزى، محمد بن أحمد الغرناطى، أبو القاسم (ت 741 هـ)، تقريب الوصول إلى علم الأصول، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1424 هـ، عدد الأجزاء: 1.
8. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، أبو الفضل (ت 852 هـ)، فتح البارى بشرح صحيح البخارى، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف: محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، 1379 هـ، عدد الأجزاء: 13.
9. ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد، أبو العباس (ت 974 هـ)، الزواجر عن اقتراف الكبائر، دار الفكر، الطبعة: الأولى، 1407 هـ / 1987 م، عدد الأجزاء: 2.
10. ابن دريد، محمد بن الحسن الأردى، أبو بكر (ت 321 هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، 1987 م، عدد الأجزاء: 3.
11. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (ت 1393 هـ)، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، دار السلام، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 1426 هـ / 2005 م، عدد الأجزاء: 1.
12. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (ت 1393 هـ)، التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، الدار التونسية للنشر - تونس، 1984 هـ، عدد الأجزاء: 30.
13. ابن فارس، أحمد بن فارس القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395 هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399 هـ / 1979 م، عدد الأجزاء: 6.
14. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي، أبو محمد، موفق الدين (ت 620 هـ)، المغني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب - الرياض، الطبعة: الثالثة، 1417 هـ، عدد الأجزاء: 15.
15. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي، أبو محمد، موفق الدين (ت 620 هـ)، مختصر منهاج القاصدين، تقديم: الأستاذ محمد أحمد دهمان، مكتبة دار البيان - دمشق، 1398 هـ / 1978 م، عدد الأجزاء: 1.
16. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، أبو عبد الله (ت 751 هـ)، مدارج السالكين في منازل السائرين، دار عطاءات

- العلم - الرياض، الطبعة: الثانية، 1441 هـ / 2019 م، عدد الأجزاء: 4.
17. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، أبو عبد الله، شمس الدين (751 هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1423 هـ، عدد الأجزاء: 7.
18. ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي، أبو الفداء (ت 774 هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1420 هـ / 1999 م، عدد الأجزاء: 8.
19. ابن مفلح، محمد بن مفلح، أبو عبد الله، شمس الدين (ت 763 هـ)، الأدب الشرعية والمنح المرعية، عالم الكتب، بدون رقم الطبعة، بدون تاريخ الطبع، عدد الأجزاء: 3.
20. ابن منظور، محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي، أبو الفضل (ت 711 هـ)، لسان العرب، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1414 هـ، عدد الأجزاء: 15.
21. أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله (ت نحو 395 هـ)، معجم الفروق اللغوية، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي - قم، الطبعة: الأولى، 1412 هـ، عدد الأجزاء: 1.
22. أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله (ت 241 هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ / 2001 م، عدد الأجزاء: 50.
23. أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله (ت 241 هـ)، مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1401 هـ / 1981 م، عدد الأجزاء: 1.
24. أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل (ت 1424 هـ)، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، عالم الكتب - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1429 هـ / 2008 م، عدد الأجزاء: 2.
25. أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل (ت 1424 هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1429 هـ / 2008 م، عدد الأجزاء: 4.
26. الأزهرى، محمد بن أحمد الهروي، أبو منصور (ت 370 هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، 2001 م، عدد الأجزاء: 8.
27. الألباني، محمد بن نوح، أبو عبد الرحمن، ناصر الدين (ت 1420 هـ)، صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، 1421 هـ / 2000 م، عدد الأجزاء: 3.
28. البخاري، محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله (ت 256 هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ودار اليمامة - دمشق، الطبعة: الخامسة، 1414 هـ / 1993 م، عدد الأجزاء: 7.
29. البيهقي، أحمد بن الحسين الخسروجدي، أبو بكر (ت 458 هـ)، أحكام القرآن للشافعي، تحقيق وتعليق: أبو عاصم الشوامي، دار الذخائر - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1439 هـ / 2018 م، عدد الأجزاء: 1.
30. الجوهري، إسماعيل بن حماد الفارابي، أبو نصر (ت 393 هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة، 1407 هـ / 1987 م، عدد الأجزاء: 6.
31. الجيزاني، محمد بن حسين، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، دار ابن الجوزي، الطبعة: الخامسة، 1427 هـ، عدد الأجزاء: 1.
32. الذهبي، محمد بن أحمد، شمس الدين (ت 748 هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف

- شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ / 1985 م، عدد الأجزاء: 25.
33. الرّبدي، محمد مرتضى الحسيني (ت 1205 هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين، المجلس الوطني للثقافة والفنون - الكويت، أعوام النشر: 1385 هـ - 1422 هـ، عدد الأجزاء: 40.
34. الزمخشري محمود بن عمرو، أبو القاسم (ت 538 هـ)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1419 هـ / 1998 م، عدد الأجزاء: 2.
35. السبكي عبد الوهاب بن علي، تاج الدين (ت 771 هـ)، معيد النعم ومبيد النقم، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1407 هـ / 1986 م، عدد الأجزاء: 1.
36. الشاطبي، إبراهيم بن موسى الغرناطي (ت 790 هـ)، الاعتصام، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان - السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ / 1992 م، عدد الأجزاء: 2.
37. الشافعي، محمد بن إدريس (ت 204 هـ)، الرسالة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، مصطفى الباي الحلبي وأولاده - مصر، الطبعة: الأولى، 1357 هـ / 1938 م، عدد الأجزاء: 1.
38. الشافعي، محمد بن إدريس (ت 204 هـ)، تفسير الإمام الشافعي، جمع وتحقيق ودراسة: أحمد بن مصطفى الفرّان، دار التدمرية - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1427 هـ / 2006 م، عدد الأجزاء: 3.
39. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني (ت 1393 هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار عطاءات العلم - الرياض، الطبعة: الخامسة، 1441 هـ / 2019 م، عدد الأجزاء: 7.
40. الشوكاني، محمد بن علي (ت 1250 هـ)، الفتح الباني من فتاوى الإمام الشوكاني، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد - صنعاء، عدد الأجزاء: 12.
41. الشوكاني، محمد بن علي (ت 1250 هـ)، فتح القدير، دار ابن كثير - دمشق / دار الكلم الطيب - بيروت، الطبعة: الأولى، 1414 هـ، عدد الأجزاء: 6.
42. الصّاحب ابن عبّاد، إسماعيل بن عباد، أبو القاسم الطالقاني (ت 385 هـ)، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، 1414 هـ / 1994 م، عدد الأجزاء: 11.
43. الطبراني، سليمان بن أحمد، أبو القاسم (ت 360 هـ)، المعجم الصغير (الروض الداني)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتبة الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1405 هـ / 1985 م، عدد الأجزاء: 2.
44. الطيبي، الحسين بن عبد الله، شرف الدين (ت 743 هـ)، الكاشف عن حقائق السنن، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1417 هـ، عدد الأجزاء: 13.
45. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، أبو الفضل، زين الدين (ت 806 هـ) ثم أكمله ابنه أحمد (ت 826 هـ)، طرح التثريب في شرح التقريب، الطبعة المصرية القديمة، بدون رقم الطبعة، بدون تاريخ الطبع، عدد الأجزاء: 8.
46. العز بن عبد السلام، عبد العزيز بن عبد السلام السُّلبي، أبو محمد، عز الدين (ت 660 هـ)، القواعد الصغرى (الفوائد في اختصار المقاصد)، تحقيق: إياد خالد الطباع، دار الفكر المعاصر - بيروت، الطبعة الأولى، 1416 هـ، عدد الأجزاء: 1.
47. العز بن عبد السلام، عبد العزيز بن عبد السلام، أبو محمد، عز الدين (ت 660 هـ)، القواعد الكبرى (قواعد الأحكام في إصلاح الأنام)، تحقيق: نزيه حماد وعثمان ضميرية، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، 1421 هـ / 2000 م، عدد الأجزاء: 2.
48. الفراهيدي، الخليل بن أحمد البصري، أبو عبد الرحمن (ت 170 هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي

- وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، بدون رقم الطبعة، بدون تاريخ الطبع، عدد الأجزاء: 8.
49. الفيومي، أحمد بن محمد، أبو العباس (نحو 770 هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية - بيروت، بدون رقم الطبعة، بدون تاريخ الطبع، عدد الأجزاء: 2.
50. القاري، علي بن محمد الهروي، أبو الحسن نور الدين (ت 1014 هـ)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، 1422 هـ / 2002 م، عدد الأجزاء: 9.
51. القرافي، أحمد بن إدريس المالكي، أبو العباس، شهاب الدين (ت 684 هـ)، الفروق (أنوار البروق في أنواع الفروق)، عالم الكتب، بدون رقم الطبعة، بدون تاريخ الطبع، عدد الأجزاء: 4.
52. القرطبي، أحمد بن عمر، أبو العباس (ت 656 هـ)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق وتعليق وتقديم: محيي الدين ديب مستو / أحمد محمد السيد / يوسف علي بديوي / محمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير - دمشق وبيروت، الطبعة: الأولى، 1417 هـ / 1996 م، عدد الأجزاء: 7.
53. القرطبي، محمد بن أحمد، أبو عبد الله (ت 671 هـ)، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384 هـ، عدد الأجزاء: 20.
54. المناوي، محمد المدعو عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي (ت 1031 هـ)، التيسير بشرح الجامع الصغير، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ / 1988 م، عدد الأجزاء: 2.
55. المناوي، محمد المدعو عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي (ت 1031 هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة: الأولى، 1356 هـ، عدد الأجزاء: 6.
56. النووي، يحيى بن شرف، أبو زكريا، محيي الدين (ت 676 هـ)، المجموع شرح المهذب، إدارة الطباعة المنيرية ومطبعة التضامن الأخوي - القاهرة، بدون رقم الطبعة، 1344 هـ - 1347 هـ، عدد الأجزاء: 9.
57. النووي، يحيى بن شرف، أبو زكريا، محيي الدين (ت 676 هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، 1392 هـ، عدد الأجزاء: 18.
58. الهزري، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي (ت 1441 هـ)، شرح صحيح مسلم (الكوكب الوهاج والروض الجاه في شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، مراجعة لجنة من العلماء برئاسة هاشم محمد علي مهدي، دار المنهاج / دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1430 هـ / 2009 م، عدد الأجزاء: 26.
59. الهيثي، علي بن أبي بكر، أبو الحسن، نور الدين (ت 807 هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي - القاهرة، 1414 هـ / 1994 م، عدد الأجزاء: 10.
60. عبد المجيد السوسوة الشرفي، الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، الطبعة: الأولى، 1418 هـ، عدد الأجزاء: 1.
61. محمد رواس قلعي وحامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1408 هـ / 1988 م، عدد الأجزاء: 10.
62. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، أبو الحسن (ت 261 هـ)، صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر ينقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، بدون رقم الطبعة، 1374 هـ - 1955 م، عدد الأجزاء: 5.
63. مصطفى بن كرامة الله مخدوم، قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1420 هـ / 1999 م، عدد الأجزاء: 1.